

والخبر موصوف بالخبر وقدمه بالواو والضمون نحو الخبر ان يجبه بالا والواو  
 لان ما جمع من كونه اجماعه موصوفه بالالف والواو بعد ل من اجزلات  
 الى اخره وقيل انما سببه عن الخبر لا لزم من باب افعال التفضيل فا  
 صلتها ان يكون بال واو اجماعه كالكبير والكبير والضمون والمصدر  
 فذلك لانه يفتقر الى ال واو اجماعه واعطى ما لا يعطى غيره الا مقرونا  
 بان يفتقر الى الذي هو افعال تفضيل اصله خبر موصوفين الاولي  
 مقترحة والثانية ساكنة بدلت الف التثنية الف التثنية وهو في  
 الاصل بمعنى الشدة اذ لم يوسه فتروا يستعمل بمعنى غير وهذا  
 احتراز عن خبر ليس الخافاة مقابل اول وليس افعال تفضيل اصله  
 الخبر فان قيس افعال التفضيل في تقييد المصروف ولو كان  
 موصوفه موصوفه ومقترن او هو ما جعله ان افعال التفضيل اذا كان  
 مجرد من ال ولا صفة من منه التذكير والالف في حال تعلقها  
 افضل وبها افعالها افضل وهم وفضل والواو ان يعرفها  
 لالف واللام لزمه مخالفة ما قبله في الافراد والتذكير والثانية  
 والنتيجة والجمع فتقول هو الافضل وهي الافضل وهما الافضلان وقع  
 الافضلون وهن الافضليات والفضل فتوافق القياس ان يقال مرت  
 بالامارة اخر واخر واخر واخر ان الله تعالى فتذكر احداهما الاخر  
 فقدم من اليا اخر واخر وانما هو في خبرهم فاخرت يقولان  
 بقامها وانما حق الخبر اخر بالذو لان في اخر وزن الفعل وفي  
 اخر من الف التثنية وهو او فتح من العهد واما اجزاء واخر من  
 محرابان بالجر وفي فلا صدق لهما في هذه الابهام فان موصوفه بكسري  
 وليس موصوفه بكسرية ومثله قد ما نتم من لدا موصوفه فان موصوفه بضم  
 لا لدا موصوفه اهما في مائة من المناداة فان موصوفه بضم مائة موصوفه  
 واسما موصوفه بالفتحة الى القديم الذي عينه موصوفه اتفاقا وهو ملكات  
 له موصوفه على فان فعله لدا موصوفه له اصله لا على على وان  
 فعلا ولا على وان فعله لدا موصوفه لدا موصوفه لدا موصوفه لدا موصوفه  
 موصوفه من المصروف على الاصح الخافاة لدا موصوفه على وتقولان فاق

الترتيب وقال الرضي معنى اخر في الاصل الشدة تاخرا وكان في الاصل  
 معنى جاني زي ورجل اخر السيد تاخرا من ربي في معنى من  
 الملاءمة ثم نقل الى معنى غير وفي رجل اخر غير تميز لهما  
 هو من جنس المذكور ولا فلا يقال جاني زي ورجل اخر ولا امارة  
 مقابلة اخر من بالجر صفة ومعنى المقابلة ان مقوده اخر في  
 موصوفة تخرج من الموصوف واخر في يفتح الخافاة المذكور الذي هو اخر  
 بفتحها واخر من موصوفه العتيد عن اخر بضم الهمزة وفتح الخافاة  
 اخر من ليس لانا فانه موصوفه لا يفتقر العدل وذلك لان اصل  
 اخر من ليس لانا بمعنى اخر في مقابلة الاول ومذكورها  
 موصوفه اخر هذا الخبر بمعنى اخر مقابلة الاول ولا يفتقر  
 اخر ليس الخافاة مقابلة او كما في قوله تعالى قلت اولاد لا اعلم  
 فاخر في هذه تذكر وتوحيث وتثني وتجمع والفرق بين اخر في  
 بنت اخر ليس الخافاة الاولى ولا تده على الاشارة كما يدل عليها  
 فذلك ان يفتقر عليها امثالها في وصف واحد فتقول عندي جدير  
 واخر اخر وهكذا او عندي تافة واخر في واخر في وهكذا  
 وما الفانية فتعدل على لانتها ولا يفتقر عليها مثلها في وصف واحد  
 من قوله تعالى من اعطى في ابي الواسعة في قوله تعالى  
 فانه امر استرجمت من المصروف صفة لا يام وقوله معدولة صفة  
 لمعدولة بمعنى العدل بيا ان القياس كان ينتهي ان توصف ايام  
 باخر فيفتح الهمزة المفردة كقوله اقول تفضيل مجرد عن الاضافة وال  
 فتعدل عن ذلك ووصف باخر في اخر في فانه قلت ان اخر وقوله  
 صفة لا يام ومعدولة وهو يوم بوصف باخر فيفتح الخافاة اخر في  
 والجواب ان اليوم بالان ما لا يعقل اخر في موصوفه في وصف  
 باخر في موصوفه باخر الذي هو موصوفه والا فلو كان المصروف  
 اخر لما صح جمع على اخر دليل على ان المصروف اخر في موصوفه  
 المستلزم من ان اخر معدولة اخر في الف التثنية وقيل انما  
 معدولة من اخر يات قال الشوافي وهو صحيح لان اخر في اخر في

واخر في